تتوافر سوى في الضفة الشرقية، أي في الأردن. ولفترة قصيرة بين الاعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠، لعبت الضفة الشرقية دور القاعدة الخلفية الآمنة لعمليات حرب العصابات الفلسطينية في الضفة الغربية. وكانت معركة «الكرامة»، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، ذروة العمليات الاسرائيلية ضد قواعد المقاومة في الضفة الشرقية. ولكن القضاء النهائي، او شبه النهائي، على تلك القواعد انما تم على أيدي النظام الأردني، ابتداء من حملة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وانتهاء بالقضاء على آخر معاقل الفدائيين في جرش وعجلون في تموز (يوليو) ١٩٧١. وعلى الرغم من محاولات الوساطة العربية التي تلت ذلك التاريخ، الا ان اغتيال وصفي التل على ايد فلسطينية قطع الطريق أمام أي حوار بين المقاومة والأردن لفترة طويلة.

ويمكن القول، بشكل عام، ان محور توجه النظام الاردني ازاء القضية الفلسطينية وازاء الكيان الصهيوني منذ ما يقرب من عقد ونصف، بدءاً من انهاء الوجود الفدائي في العام ١٩٧١ حتى الآن، انما كان هو مصير الارض الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد الضفة الغربية. ولقد طبعت علاقات القوى النسبية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني التطورات السياسية اللاحقة كافة، وانعكست على مشروعات «التسوية» المطروحة.

ففي حين أتاحت فترات الانحسار التي واجهتها حركة المقاومة الفلسطينية للنظام الاردني فرصة عرض مقترحاته، او مشروعاته، للتسوية التي تتضمن شكلاً من اشكال الارتباط بين كيان فلسطيني مقترح وبين الأردن، فان فترات المد، وهي الفترات الاقل نسبياً التي مرت بالمقاومة، كانت تقترن بمشروعاتها التي تتحدث عن الكيان الفلسطيني المستقل، وبحق منظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وكانت ذروة ذلك الوضع في العام ١٩٧٤، مع مقررات قمة الرباط والاصداء الدولية التي رافقتها، وهي الذروة التي لم تستمر طويلاً، خاصة مع تفجر الأزمة اللبنانية.

أما بالنسبة إلى النظام السوري، فان الموقف ازاء الكيان الصهيوني لا يمكن فصله عن الموقف المعلن من جانب سوريا تاريخياً (بصرف النظر عن «النظام القائم») ازاء القضية القومية، أي: الوحدة العربية. واذا كان هذا الموقف المعلن يتضمن التزاماً اولياً، ومبدئياً، بالوحدة العربية والنظر الى «سوريا» باعتبارها قلب العروبة النابض دوماً، فانه يتضمن، أيضاً، رفضاً مبدئياً للوجود الصهيوني في فلسطين، باعتباره استعماراً استيطانياً يغتصب قطعة من الارض العربية (أو من أرض سوريا الكبرى) وباعتباره حائلاً دون تحقيق الوحدة العربية.

على ان هذه السمات المبدئية العامة تعرضت، دائماً، لاختبارات قاسية على محك الواقع العملي، بحيث ظهر، باستمرار، تعارض او تناقض بين الاهداف المعلنة والمرتبطة بمثل الوحدة العربية الشاملة ورفض الكيان الصهيوني وبين السياسات الفعلية التي ارتبطت بالمصالح المحددة للدولة السورية والنظام السوري. واذا كان النزاع الاردني ـ الفلسطيني يتعلق بقضية السيادة على قطعة من الأرض الفلسطينية وشعبها (أي الضفة الغربية)، فان التوتر الذي ساد كثيراً في العلاقات السورية ـ الفلسطينية (أي العلاقات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على وجه التحديد) انما تعلق بقضية السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية. وقد كانت سوريا اكثر البلدان العربية التي شجعت المقاومة الفلسطينية